

السياسة الأوروبية للجوار : دراسة في مكونات ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي

الدكتور زهير بوعمامة
أستاذ العلاقات الدولية بقسم العلوم السياسية
جامعة باجي مختار - عنابة

مقدمة:

إنّ المشروع الجاري تجسيده في السياسة الأوروبية للجوار *Politique Européenne de Voisinage* (PEV) لا يتموقع بالضرورة في الاتجاه الذي يتبادر إلى الأذهان للوهلة الأولى. لا شك أنّ الإرادة المعلنة في إقامة دائرة من الجيران-الأصدقاء أمر مهم، ولكن التعمق في قراءة وتحليل النصوص وتتبع السياسات يكشف لنا عن وجود منطوق مغاير تماما. هذا المنطق ينسجم إلى حد كبير مع ما أفرزته نهاية الحرب الباردة من ظواهر انتهاء الربط بين التهديدات وأقاليم معينة^(*)، وكذا إعادة النظر في دلالات الحدود وما رافقها من تحولات في مفهوم الأمن الأوربي.

لقد درجت الكيانات الجيوسياسية على تعريف حدودها وفقا لمدركاتها وممارستها الأمنية الخاصة بها ولا يبدو الاتحاد الأوربي استثناء لهذه القاعدة، ولكن الطبيعة العابرة للحدود للتهديدات الأمنية المستجدة أحدثت تغييرات متزايدة في المضامين التقليدية لمفهوم الحدود الداخلية والخارجية. هذه التغييرات أدت بدورها إلى بروز خطابات وممارسات جديدة لم تعد تميّز بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي، بالإضافة إلى تميّزها باعتماد رؤية واسعة لمفهوم الأمن تشمل قضايا الطاقة، الهجرة، الإرهاب، حقوق الإنسان والجريمة المنظمة.

إن تطور طبيعة الأمن الأوربي في هذه الاتجاهات يظهر بشكل جلي في جوهر السياسة الأوروبية للجوار التي سنحاول تحليل أهم عناصرها في هذه الدراسة، بالتركيز على مكوّن ضبط الآثار السلبية للجوار (خاصة باتجاه دول جنوب المتوسط)، والذي يعكس تفضيل الأوربيين لمنطق مركزي يرسّخ الاختلاف، بل وحتى يبحث عنه ويبيّن عليه .

مسار التوسيع وسياسة الجوار :

منذ إطلاقها في مارس 2003م من خلال إعلان للجنة الأوربية، تقترح السياسة الأوروبية للجوار معالجة العلاقات بين الإتحاد الأوربي ومجمل الفضاءات الجيوسياسية المحاذية لها.

وباعتبارها واحدة من أهم روافد السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي، تطورت سياسة الجوار بشكل جوهري منذ نشر ما يعرف بـ"رسالة باتن و سولانا" التي أكدت أنّ هذه السياسة هي البديل الأفضل في المرحلة الراهنة للتعامل مع شركاء يمثلون مجموعة غير متجانسة إلى حد كبير، وهم بالنظر إلى توقعات الانضمام ليس لديهم لا نفس التطلعات، ولا الاستعدادات ذاتها⁽¹⁾.

ولأنّ "الإتحاد لا يمكن أن يتوسّع إلى ما لانهاية"، ترى هذه الوثيقة⁽²⁾ أنّ سياسة الجوار هي الفضاء المفضل حيث يمكن تجسيد شكل أكثر دقة وأكثر مرونة في الآن ذاته لإدارة الحدود الخارجية للإتحاد الأوربي.

لقد أفرز مسار توسيع الإتحاد الأوربي جملة من التحديات التي جاءت سياسة الجوار تحاول التعامل معها بإيجاد الأجوبة والحلول المناسبة لها، ولعل أهمها :

- 1 - تحدي وجوب تجنب تشكيل خطوط فصل جديدة في أوروبا، مع الاستجابة لمطالب وحاجات أنتجتها حدود الاتحاد الناشئة حديثاً عن التوسّع؛
 - 2 - تحدي الربط بين مقتضيات الأمن الداخلي وضرورة مأسسة الحدود (L'institutionnalisation des frontières)، وذلك من خلال إعادة صياغة هذه الأخيرة وإدارتها بكيفية تقحم وتشرك الآخرين وفقاً لمعايير تمييزية خاصة؛
 - 3 - تحدي احتواء والجمع بين تطلعات هؤلاء وأولئك نحو الانضمام الكامل والالتحاق بالاتحاد الأوروبي، بدون إلحاق الأذى بنوعية العلاقات التي يرغب الاتحاد في إرسائها مع الدول المجاورة الجديدة؛
 - 4 - تحدي بناء جماعة أمن متعدّد الأطراف في داخل فضاء الاتحاد، دون أن يشعر الجيران أنهم مُقصون أو مهددون؛
 - 5 - تحدي إقحام الدول المجاورة في إدارة قضايا على درجة عالية من الحساسية والأهمية بالنسبة لأمن الاتحاد الأوروبي (هجرة غير شرعية، جريمة منظمة، إرهاب، طاقة)، من دون أن يُصنّف ذلك في خانة التدخل .
- إنّ التعامل مع جملة هذه التحديات من خلال سياسة الحوار يصبح أكثر صعوبة إذا أدركنا أنّ عملية توسيع الاتحاد أنشأت بالفعل خطوط تقسيم جديدة غير معلنة، وحرّكت الحدود الخارجية للاتحاد نحو فضاءات أبعد، أصبح معها الكيان الأوروبي في تماسٍ مباشر مع مجموعة من الجيران يمثلون حلقات مختلفة⁽³⁾ من وجهة النظر الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية.
- جملة هذه المعطيات تجعلنا نؤيد الاتجاه الذي يرى أنّ الهدف الأول والأهم للسياسة الأوروبية للحوار يبقى ضبط الآثار السلبية للحوار (Externalités négatives) على الأمن الأوروبي الناشئ عن عملية التوسّع، وهذا مؤشر على أنّ الإدراك الأوروبي لم يعد ينظر إلى العلاقة مع فضاءه المجاور بمفردات نظام الأمن الجهوي، بل بمنظار فكرة مركّب الأمن متعدد المقاسات⁽⁴⁾، وهذا ما سنوضحه في العنصر الموالي .
- من الأمن الجهوي إلى مركّب الأمن:**
- إنّ التعرف على خصوصيات المستوى الجهوي للأمن يمر بالضرورة عبر تحديد المقصود بفكرة "الإقليم (Région)" في العلاقات الدولية. بالنسبة للأستاذ وليام تومسون Williams Thomson يمكن تعريف النظام الإقليمي بثلاثة عناصر⁽⁵⁾:
- أ - التقارب الجغرافي وانتظام التفاعلات بين مكونات هذا الكيان؛
 - ب - الاعتراف الداخلي والخارجي بمجموعة من الدول على أنّها أعضاء في فضاء محدّد؛
 - ج - حجم هذا الكيان، وتتحكم فيه القدرات التي تُراكمها الوحدات المعنية.
- وانطلاقاً من هذه العناصر، يمكن القول أنّ مصطلح نظام الأمن الجهوي يشير بدوره إلى العناصر التالية:
- 1 - تفاعل وحدات متقاربة جغرافياً بكثافة ديناميكية واضحة؛

2 - علاقة تتميز انطولوجيا بروابط الصداقة، العداوة والمنافسة؛

3 - منطق الأمن الجهوي يقع تحديدا في مركز الطبيعة التواصلية (Relationnel) للأمن.

إنّ تحديد المقصود بالأمن الجهوي على هذا النحو يعني أنّ الخط الرئيسي لهذا النظام يرتسم عند خاصية الاعتماد المتبادل، على أنّ طبيعة هذا الاعتماد تتغير بحسب الانطولوجيا التواصلية (L'ontologie relationnelle) المهمة (صداقة، عداوة أو منافسة)، وكذا اعتبارا لتوزيع القدرات على وحداته الرئيسية (قدرات عسكرية و/أو اقتصادية خاصة).

هذا الضبط التحليلي يقودنا إلى اكتشاف القطعة المركزية في الأمن الجهوي التي تشتمل على الاعتماد المتبادل الإيجابي والسليبي. هذان الركيزتان اللتان تؤشران على الطبيعة الصراعية والتعاونية أعيد دمجها وتوظيفها بشكل متلازم في مفهوم "مركّب الأمن"، الذي عرفه الأستاذ باري بوزن Barry Buzan من هذا المنطلق على أنه:

"مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أنّ مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تُحلّ عقلا نيا أو تُحل بطريقة منفصلة"⁽⁶⁾.

هذا التعريف الذي يتحكم في الأبعاد الصريحة وغير الصريحة للأمن الجهوي يكشف منذ البداية عن العناصر التي تميّز مركّب الأمن عن باقي الصياغات. بموجب هذا التعريف، يصبح الاعتراف العميق للوحدات، الوضع الثانوي للعوامل السوسيو-اقتصادية ومأسسة التقارب الجغرافي عناصر مشروطة أو هامشية، ما يجتثل مركز التحليل هنا هو الجوار الجغرافي مقرونا بنمطية محددة لانطولوجيا تواصلية داخل مؤسسة صريحة أو ضمنية. وهذا ما يتيح ردّ الاعتبار في التحليل في الآن ذاته إلى الحركيات الداخلية للمركّب بين الفاعلين المشكّلين له من جهة، ولأثر التدخلات الخارجية التي تتغير في صورة وطبيعة المركّب من جهة أخرى⁽⁷⁾.

وبالعودة إلى الأستاذ باري بوزن، يتميز مركّب الأمن بعناصر إضافية أهمها⁽⁸⁾:

أ - الطبيعة اللامتجانسة لهذا المركب بنويًا بحيث أنه لا يقتصر على الدول كوحدات فاعلة، وكذا تعدّد النشاطات والرهانات الأمنية على عكس نظام الأمن الجهوي الذي يقتصر على المجال السياسي-العسكري؛
ب - حركية مركّب الأمن تتحدد أساسا بكثافة العلاقات الودية أو غير الودية بين وحداته الفاعلة؛
ج - إنّ تحديد وجود مركب الأمن يتطلب تحديد جملة من التفاعلات السلبية والإيجابية التي تُؤلّد بدورها ما يمكن تسميته "أثر الجوار" (L'effet de voisinage) الذي بالإمكان أن يكون إيجابيا أو سلبيا.

إنّ مقارنة بسيطة بين هذه العناصر التحليلية ودلالات مضامين أهم الخطابات والممارسات - التي ساهمت في الجهد المتواصل لصياغة السياسة الأوروبية للجوار- تجعلنا نلاحظ توافقا كبيرا بين الأمرين، وبالإمكان القول أيضا أنّ الميدان الرئيسي للسياسة الأوروبية للجوار حيث يمكن أن تعمل وتترك آثارا باعتبارها مركبا للأمن

هو "الحدود"، باعتبارها النقطة التي تتركز عندها معظم التوترات الناتجة عن عملية "الدفع نحو الخارج" (L'externalisation) بالآثار السلبية للحوار على الأمن الأوروبي.

ضبط آثار الجوار السلبية على الأمن بدفعها نحو الخارج:

يرى الاتحاد الأوروبي أن التجاور الجغرافي يقتضي إعادة توزيع للمسؤوليات (الأمنية خاصة) على طرفي خطوط الفصل (الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة)، وقد أشارت لجنة الجماعات الأوروبية في وثيقة أصدرتها عام 2003م في هذا الشأن بشكل واضح إلى ذلك، حيث جاء فيها:

"إنّ تجاورا مشتركا يقتضي، بطبيعة الأمور، تقاسم العبء ومسؤولية مشتركة للرد على التحديات (النزاعات والأمن) التي تهدّد الاستقرار"⁽⁹⁾:

من الواضح تماما أنّ عبارة "تقاسم العبء" الناتج عن التجاور تعيدنا إلى فكرة الآثار السلبية للحوار على الأمن الأوروبي، كما أنّ عبارة "المسؤولية المشتركة" للرد على التحديات لا يمكن أن تخرج عن نطاق ما يرمسه ويحدده الأوروبيون من أدوار للآخرين -الدول المجاورة- في هذا الشأن.

إنّ إشكالية الرؤى الأمنية لسياسة الجوار تظهر في واقع أنّ ما يتم تقديمه باعتباره مشروعا مشتركا يبدو في حقيقة الأمر أنه رؤية مُركزة أوروبيا (Vision euro-centrée) لهذه المبادرة ولأولوياتها، على الرغم من أن هذه السياسة تطرح المشاكل على أنها جماعية وبالتالي تستدعي حلولاً جماعية⁽¹⁰⁾.

إنّ استخدام كلمة "أوروبية" في عنوان هذه المبادرة يشير بشكل واضح إلى المنطقة التي يمتد إليها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، هذه المفردة تبيّن في الحقيقة ليس فقط امتدادات هذه المبادرة، ولكن أيضا أولوياتها. ولأنّ الاتحاد الأوروبي يبدو الطرف المعني بأكبر المصالح والرهانات في هذا المشروع فإنه بالضرورة يستطيع وضع أجدته الخاصة، بما فيها ما يمثل الأولويات الرئيسية المتقاسمة⁽¹¹⁾.

من جهة أخرى، تتأكد الطبيعة المركزية الأوروبية لهذه السياسة بشكل جلي في الكيفية التي توصف بها العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة له. فإذا سلمنا بأن البلدان التي تشارك في مشروع ما توصف عادة بأنّها "شريكة" (Partenaires)، يلاحظ الأستاذ روبن زايبوتي Ruben Zaiotti أنّ مصطلح شراكة لم يتم توظيفه في هذا الشأن إلا مع روسيا⁽¹²⁾.

إنّ فكرة إقامة "حلقة من الأصدقاء" حول أوروبا -التي تعلنها سياسة الجوار- تفترض أن الهدف بعيد عن كونه بناء نظام أفقي يتفاعل فيه كل طرف على مستوى متساوٍ، بل المقصود هو السعي إلى إقامة "نظام حلقات ممركة" (Concentrique) تقع أوروبا في مركزه، وتشكل الدول المجاورة أطرافه المحيطة.

إنّ سياسة الجوار الأوروبي وفقا لهذا المنطق تقدم مؤشرا قويا على حدوث تغيرات عميقة تمس جوهر علاقة الإتحاد الأوروبي مع الدول المجاورة، فبينما كان الإتحاد يتحرك في إطار مشروع "أوروبا الموسعة" كطرف مع الآخرين " (Parmi les autres) وإن كان في مقدمتهم- أصبح في إطار سياسة الجوار يتحرك كطرف في مقابل

الآخرين (UE et autre). وهنا تقوم الحدود بدور هام؛ ضمان الوساطة مع الجيران ومعبر لتنفيذ ما يمكن تسميته "الحاكمية الخارجية" (Gouvernance externe)⁽¹³⁾، وذلك عبر آلية الدفع نحو الخارج التي سبقت الإشارة إليها.

إن مصطلح "الدفع نحو الخارج" يعكس حقيقتين مترابطتين؛ الدفع بسياسة معينة إلى دول أخرى، وكذا الدفع بسياسة داخلية نحو السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. وتبني هذه الآلية - في الرؤية الأوروبية - على فرضية أساسية مفادها أنّ الظروف الخارجية يتناقض التحكم فيها تدريجيا من الخارج إذا ما تم تبني استراتيجيات اندماجية بشكل مشترك⁽¹⁴⁾. بمعنى آخر، كلما زادت كثافة الاندماج بين الدول الأعضاء كلما تناقصت تأثيرات البيئة الخارجية.

في سياق سياسة الجوار، تتيح الحاكمية الخارجية للاتحاد الأوروبي أن يوظف الاعتمادات المتبادلة من خلال الإسقاط الخارجي للسياسات والحلول الداخلية، وإقحام الدول المجاورة في العمل على تحقيق الأهداف الداخلية للاتحاد⁽¹⁵⁾. في هذا الاتجاه، يقوم الاتحاد الأوروبي بمتابعة نمطين من الأهداف؛ الأول يتعلق بالسياسة الخارجية، أما الثاني فيرتبط بالسياسة الداخلية.

إن نقل قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان تخدم أهداف السياسة الخارجية وخصوصا هدف "تشكيل البيئة المحيطة" (Shaping the milieu)⁽¹⁶⁾، وذلك بإحداث تأثيرات تحويلية فيها، بينما يؤدي الدفع بسياسات داخلية (الشؤون الأمنية الداخلية مثلا) نحو السياسة الخارجية إلى زيادة وتعظيم الفعالية وحل معضلة قدرات السياسات الداخلية للاتحاد الأوروبي⁽¹⁷⁾.

إن مبدأ "نقل المعايير والقيم" (la socialisation) يفترض أنّ ترقية الإصلاحات السياسية، الاجتماعية والقانونية والتي من المفروض أن تسبق التحولات الداخلية للشركاء، يجب أن تعامل على أنها غايات في حد ذاتها. في نفس الوقت، تعد سياسة الجوار كل دولة بـ "علاقة تفضيلية" يغذيها التعلق الراسخ بالقيم المشتركة، وهذا ما يجعل درجة اعتناق هذه القيم المشتركة هي ما يحدد ويتحكم في نوعية التبادلات التي يمكن للشريك أن ينتظرها مع الاتحاد⁽¹⁸⁾.

وقد أشارت اللجنة الأوروبية إلى هذه الشرطية (Conditionnalité) بشكل مباشر في الوثيقة السالفة الذكر، حيث جاء فيها: "إنّ مدى وإيقاع تطور علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل بلد شريك سيكون بحسب إلتزامه بالقيم المشتركة، وكذا بحسب إرادته وقدرته على تجسيد الأولويات المُسطرة"⁽¹⁹⁾.

وعلى الرغم من أنّ آليتي نقل القيم والشرطية كانتا تميّزان عملية الاندماج الأوروبي وخصوصا عند فتح باب العضوية، إلا أنّ وضعها يصعب تبريره في إطار سياسة الجوار. وفي المقابل من الواضح جدا أن اعتمادهما جاء ليخدم جملة من المصالح الأوروبية الخالصة ومنها خاصة:

أ - إعادة صياغة حدود الاتحاد الأوروبي وتعريفها من جديد؛

ب - إبعاد مناطق المخاطر واللايقين قدر الإمكان؛

ج - ترسيخ معالم هوية أوروبية.

ولأجل الدفع بدول الجوار إلى الانخراط في هذا المسار، يقدم الأوروبيون من خلال سياسة الجوار جملة من الحوافز المختلفة نذكر منها:

1 - إمكانية الذهاب إلى ما هو أبعد من التعاون باعتماد مقاربة الاندماج المدعّم (المشاركة في السوق الداخلية للإتحاد مثلا) ؛

2 - تقليص الحواجز التجارية والانفتاح الاقتصادي؛

3 - زيادة الدعم المالي؛

4 - المشاركة في برامج المجموعة الأوروبية؛

5 - تدعيم التعاون في الشؤون الإدارية (زيادة عدد التأشيرات مثلا).

والواضح أنّ هناك توجهها أوروبا متصاعدا أصبح يميل إلى ربط منح الاتحاد ومساعداته بمدى الاستعداد والقدرة التي يبديها كل طرف على تبني والانخراط في تنفيذ جملة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى حماية الإتحاد الأوروبي - وجيرانه كما يعلن- ضد مجموعة من التهديدات المشتركة كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.

هذه الإجراءات الأخيرة تصل إلى حدّ مطالبة الإتحاد الأوروبي للدول المجاورة والضغط عليها لتعزيز وتقوية سياسات الرقابة والضبط بشكل استباقي على أراضيها وعند حدودها، وذلك لمنع هذه التهديدات من الوصول إلى داخل القارة الأوروبية (القلعة الواجب حمايتها)، وهذا ما يتجلى على سبيل المثال في موضوع مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

دول الجوار الجنوبي ومهمة الوساطة الأمنية الخارجية:

في إطار التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديدا جديدا للأمن الأوروبي، وفي مجال إدارة الحدود الخارجية، يتبنى الإتحاد الأوروبي فكرة إقامة "حزام واقئ" (Cordon sanitaire) على أراضي دوله المجاورة، يتم ترجمته فعليا بأن تقوم هذه الدول بلعب دور "مناطق العزل" (Zones tampon)، حيث تتم تصفية الوافدين إلى أوروبا. يمنع دخول العناصر التي تعتبرها دول الإتحاد غير مرغوبة وغير قابلة للاستيعاب.

إن التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بهذه الطريقة وبهذا المضمون، لا يمكن من وجهة نظر الأوروبيين أن ينجح بدرجة عالية وفعالة إلا باللجوء أكثر فأكثر إلى صيغة من "المعالجة الأمنية المحوّلة" (Sous-traitance sécuritaire) إلى أطراف خارجية، وهذا يتفق تماما مع آلية الدفع نحو الخارج لآثار الجوار السلبية على أمن الإتحاد كما سبق شرحه.

صار من المعروف أنّ مؤسسات الاتحاد الأوربي أصبحت منذ إطلاق سياسة الجوار تدفع دول المغرب العربي وبشكل أقل دول البلقان للعب دور "حارس حدود الاتحاد الأوربي". إنّ تفعيل هذه "الوساطة الأمنية" الخارجية يبدو الحل الأنسب أيضا لتفادي ارتفاع حدة الانتقادات حيال تزايد اللجوء إلى وسائل الضبط العنيف تجاه العناصر المتسللة على حدود أوربا، حيث أنّ خيار الدفع بالعنف نحو الخارج تجاه المهاجرين غير الشرعيين، يمكنّ دول الاتحاد من تحميل دول الضفة الجنوبية للمتوسط الأعباء الإنزلاقات المحتملة في عملية الضبط والرقابة⁽²⁰⁾.

إنّ من أهم تداعيات التوجه نحو "أمننة" (Sécurisation) علاقة الاتحاد الأوربي بجيرانه، أنه بمبرر ما يسمى "صدقة قادمة" مع الاتحاد، يعرّض هؤلاء أنفسهم ليس فقط لمخاطر فقدان تأييد شعوبهم، وإنما أيضا المخاطرة بالحاق الضرر بعلاقات جيدة بإمكانهم إقامتها مع أطراف أخرى.

الخاتمة:

في الأخير يمكننا أن نستخلص جملة من النقاط:

أولا- إنّ السياسة الأوروبية للجوار لا يمكن أن تُفهم بعيدا عن إفرزات مسار توسيع الإتحاد الأوربي والتحديات التي أفرزتها مخرجات هذه العملية المعقدة؛

ثانيا- إنّ السياسة الأوروبية للجوار ليست سياسة مبنية مع الجيران، إنما هي إستراتيجية مُحكمة للجيران

وباتجاههم؛

ثالثا - إنّ الاتجاه نحو أمننة علاقات الاتحاد الأوربي بجيرانه سيؤدي مع مرور الوقت إلى تعرية الخطاب السياسي -الذي لا زال يصر على الأهداف المعلنة لسياسة الجوار- من كل مصداقية، وخاصة فيما يتعلق بتدعيم الحوار السياسي بين أوربا وجيرانها، ما قد يؤدي إلى نتائج عكسية: مضاعفة فرص اللاإستقرار بدل إتاحة الفرصة لبناء جماعة جهوية للأمن والاستقرار.

وأخيرا، إنّ دول الضفة الجنوبية للمتوسط -التي لازالت لا تملك القدرة على المبادرة - مطالبة على الأقل بتطوير إستراتيجية للإجابة على مبادرات الجار الشمالي، لأنها ببساطة لا يمكنها التطلّع إلى الانتفاع بالآثار الإيجابية للجوار مع الأوربيين دون تحمّل تكلفة ومقتضيات ذلك .

الهوامش :

(*) le phénomène de la 'déterritorialisation' des menaces

(1) Thierry Balzacq, "La Politique Européenne de Voisinage: un complexe de sécurité à géométrie variable". *Cultures et Conflits*. N°66, été 2007. p33

(2) للاطلاع على هذه الوثيقة، أنظر:

Patten C., Solana J., *Wider Europe*. Bruxelles, 7 août 2003. Disponible sur: http://europa.eu.int/comm/world/enp/pdf/0130163334_001en.pdf

(3) للتعرف على مختلف هذه الحلقات، يمكن الرجوع إلى:

Julien Jeandesboz, "Définir le Voisin: La genèse de la politique européenne de voisinage", *Cultures et Conflits*, N°66, été 2007. pp:11-29

(4) Complexe de Sécurité à Géométrie Variable

(5) Thompson W.T., " The Regional Subsystem: a conceptual explication and a propositional inventory" , *International Studies Quarterly*, vol.17, n°1, 1973.

ولمزيد من الاطلاع على المضامين المختلفة لمفهوم 'الجهوية' والتطورات التي عرفها، أنظر:

Väyrynen R., "Regionalism: Old and New », *International Studies Review*, vol.5, n°1, 2003, pp:25-52.

Barry Buzan, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in (6) The Post-cold War Era*. (Londres: Longman, 1991), p190. Cité In: Dario Battistella, *Théories des Relations Internationales*. 2 ème édition. (Paris: Presses de la fondation des sciences politiques, 2006). p461.

(7) Thierry Balzacq, "La Politique Européenne de Voisinage: un complexe de sécurité à géométrie variable". Op.Cit. p36.

(8) أنظر في هذا الشأن:

Barry Buzan, *People, State and Fear*, Op.Cit.

Buzan B., Wæver O., de Wilde J., *Security: A New Framework for Analysis*, Boulder, Lynne Rienner, 1998.

(9) Commission des Communautés Européennes, "L'Europe élargie – Voisinage: un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'est et du sud", COM(2003), 104, p12.

(10) Ruben Zaiotti, "La Propagation de la Sécurité: l'Europe et la Schengenisation de la Politique de Voisinage". *Cultures et Conflits*. N°66, été 2007. p65

(11) Ibid. p65

(12) تمثل روسيا الاستثناء الوحيد في هذه الأمور، حيث توصف بالشريك بالنظر إلى مشاركتها ووضعها المميزين في هذه المبادرة.

لمزيد من الاطلاع على التحاليل الخاصة بهذا الموضوع، أنظر:

- Laurent Vinatier, "Les relations UE-Russie: Moscou pose ses conditions"*Notre Europe: Etude et Recherche*. Policy Paper n°20, mars 2006

- Gomart Thomas, "Le partenariat entre l'UE et la Russie à l'épreuve de l'élargissement" , *Revue du marché commun et de l'UE*, n°479, juin 2004.

- Facon, Isabelle, "Russie-Union européenne: quelles relations de sécurité ?", *Annuaire stratégique et militaire 2003*, Fondation pour la Recherche Stratégique, Odile Jacob, 2003.

(13) من المفيد الإشارة هنا إلى أن مفهوم "الحاكمية (la gouvernance)" يرتبط تقليديا بتحليل السياسات الداخلية وأنماط

تطويرها، ولكنه أصبح يوظف أيضا في تحليل عملية صناعة القرار على المستوى الدولي أيضا، وهذا ما قام به مثلا الأستاذان

Marks G و Hooghe L عند دراستهما لهذه العملية في مؤسسات الإتحاد الأوروبي. أنظر في هذا الشأن:

Kohler-Koch B, *Linking EU and National Governance*. (Oxford: Oxford Press University, 2003).

ولمزيد من التفاصيل حول هذا المفهوم، أنظر:

حسن كريمة، "مفهوم الحكم الراشد". *المستقبل العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. العدد 309، نوفمبر 2004 .

(14) Schmitter P., "Neo-Neo Functionalism: Déjà Vu, all over again?", Florence, European University Institute, 2002, p16. Cité In: Sarah Wolff, "La Dimension Méditerranéenne de la Politique Justice et Affaires Intérieures". *Cultures et Conflits*. N°66, été 2007.

(15) Lavenex S., "EU External Governance in "wider Europe"", *Journal of European Public Policy*, vol11, n°4, 2004, p695.

(16) تشكيل البيئة المحيطة (shaping the milieu) كهدف للسياسة الخارجية يقوم على تغيير النظام الدولي—أو جزء منه—عن طريق تصدير جملة من القيم والمفاهيم وتقوية دور المؤسسات المتعددة الأطراف. وتحرص غالبية الدول على متابعة هذا النوع من الأهداف بالنظر إلى أنه يخلق بيئة محيطة مناسبة ومتجاوبة مع مصالحها .

(17) أنظر في هذا الشأن:

Sarah Wolff, "La dimension méditerranéenne de la politique Justice et Affaires intérieures". Op.Cit.

(18) Kelley J., "New Wine in Old wineskins: Promoting political reforms through the new European Neighbourhood Policy", *Journal of Common Market Studies*, vol4, n°1, 2006, pp29-55.

(19) Commission des Communautés Européennes, "L'Europe élargie – Voisinage: un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'est et du sud", Op.Cit.

(20) تجدر الإشارة هنا إلى أن المغرب أبدى تجاوبا كبيرا مع الضغوط والاعراضات الأوروبية، من خلال قيامه بأدوار هامة ومتقدمة في هذا الشأن مقارنة بباقي الدول في الضفة الجنوبية للمتوسط. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

Ali Bensaad, "Marges et Mondialisation: Les migrants transsahariennes". Magreb-Machrek, N°185, Automne 2005.